Comprehensive Journal of Science
Volume (10), Issue (38), (Dec, 2025)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (10) ملحق العدد 38 ديسمبر 2025
ردمد: 3014-6266

أثر تقلبات معدلات الصرف على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية على ليبيا (2015-1980)

سالمة الطيب خليفة سالم

جامعة طرابلس– طرابلس – ليبيا

Salma_altib@yahoo.con

The effect of exchange rate fluctuations on the Economic growth Analytical study on Libya (1980-2015)

Salma Al-Tayeb Khalifa Salem

University of Tripoli – Tripoli – Libya

تاريخ الاستلام:2025/11/12 –تاريخ المراجعة: 2025/12/2– تاريخ القبول: 2025/12/27– تاريخ للنشر :2026/2/5

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى إختبار أثر تقلبات معدلات الصرف الحقيقية للدينار الليبي مقابل الدولار على النمو الاقتصادي، باستخدام بيانات سنوية تغطي الفترة من 1980 إلى 2015، ولتحقيق ذلك تم تصميم نموذج قياسية يستند إلى النظريات الاقتصادية والدراسات العلمية المنشورة، كما تم استخدام طرق وإختبارات التحليل القياسي المناسبة، أما البيانات فتم الحصول عليها من موقع البنك الدولي (WB)، وبنك ليبيا المركزي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية .

بينت نتائج التحليل القياسي للنموذج وجود أثر سلبي ذي دلالة إحصائية لمتغير معدلات الصرف الحقيقية على النمو الاقتصادي في ليبيا.

في ضوء النتائج المتوصل إليها توصي الدراسة بضرورة التحكم في الإنفاق غير المنتج باستخدام كل من السياستين النقدية والمالية لتحقيق الإستقرار النقدي وعلى الأخص استقرار معدل الصرف، زيادة التوجه نحو تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وتوجيه المستوردات نحو الغايات التنموية والإنتاجية وذلك للتقليل من تأثير معدلات الصرف الحقيقية على زيادة معدلات التضخم، زيادة الإنتاج المحلي وتنويعه وتحسين جودته لخلق وضع تنافسي من حيث الجودة والأسعار، للتقليل درجة الإعتماد على سلعة واحدة للتصدير وما ينتج عنه من مشاكل مختلفة، وبالتالي انخفاض الناتج المحلي الاجمالي .

الكلمات الدالة:–معدل الصرف – الناتج المحلي الاجمالي– النمو الاقتصادي– الصادرات.

Abstract:

T his study primarily aims to examine the impact of fluctuations in the real exchange rate of the Libyan dinar against the dollar on economic growth, using annual data covering the period from 1980 to 2015. To achieve this, a standard model was designed based on economic theories and published scientific studies. Appropriate econometric analysis methods and tests were also used. Data were obtained from the World Bank (WB), the Central Bank of Libya, and the Center for Economic Sciences Research.

The results of the econometric analysis of the model revealed a statistically significant negative impact of the real exchange rate variable on economic growth in Libya. In light of the findings, the study recommends the need to control unproductive spending by using both monetary and fiscal policies to achieve monetary stability, especially exchange rate stability, increasing the trend towards encouraging local and foreign investment and directing imports towards developmental and productive goals in order to reduce the impact of real exchange rates on

increasing inflation rates, increasing local production, diversifying it and improving its quality to create a competitive situation in terms of quality and prices, and reducing the degree of dependence on a single commodity for export and the resulting various problems, and consequently a decrease in the gross domestic product

Key words : Exchange rate - GDP - Economic growth - Exports

1-المقدمة:-

تُعتبر آلية معدل الصرف *(Exchange rate)* العنصر المحوري في اقتصاد المالية الدولية، وفي الفكر المالي الحديث، ولها أهمية بالغة على النمو الاقتصادي للدولة، (الكراسنة،2006).

ويُعد سعر الصرف من أولويات السياسة النقدية في مختلف الدول، وذلك لأن استقراره يُعتبر أساسيًّا لتوفير البيئة المناسبة للاستثمار، وحشد المدخرات والمحافظة على استقرار الأسعار، ومن أجل ذلك تسعى معظم الحكومات إلى انتهاج سياسات تهدف إلى ضمان استقرار معدل صرف عملاتها لتجنيب دولها عواقب التقلبات الحادة التي تمر بها العملات من فترة لأخرى، ويتعاظم هذا الدور في الدول النامية؛ لأن معظم هذه الدول منفتحة اقتصاديا وتعاني من تذبذب كبير في الناتج المحلي الاجمالي ، مما يؤدي إلى تدهور معدل التبادل التجاري، وتباطؤ معدلات النمو فيها (نورالدين، 2010).

بدأ الاهتمام بالدراسات التجريبية والنظرية المعنية باختبار نظام معدل الصرف في البلدان النامية في أعقاب أزمات العملة التي هزت اقتصاد المكسيك (1994)، وجنوب شرق آسيا (1997) وروسيا (1998) والبرازيل (1999) وقد تركز النقاش في الأساس حول إمكانية استمرار نظم الربط الثابتة التقليدية في مواجهة حرية تحركات رؤوس الأموال وغيرها من الصدمات. وبعد وقوع هذه الأزمات نشأ توافق متزايد في الآراء لدى معظم اقتصاديات الدول حول الحاجة إما إلى التعويم أو الانتقال إلى الربط المُحكم، وقد قلّ الاهتمام بترتيبات الربط المحكم من جراء الأزمة الأرجنتينية (1994)، ومن ثم أصبح الرأي السائد حاليًّا هو أن زيادة المرونة في إدارة معدل الصرف من شأنها المساعدة على التصدي للصدمات الخارجية، والحد من مخاطر الأزمات المصرفية، والإسهام في تحقيق الاستقرار المالي. إذ تعمل هذه المرونة على تصحيح الاختلال الناجم عن الصدمات الخارجية التي لا يمكن مواجهتها من خلال نظام معدل الصرف الثابت، وأضحى هذا بديلا لدى العديد من الاقتصاديين الذين لا يحبذون مواجهة هذه الصدمات عن طريق السياسات الاقتصادية التي تتطلب الكثير من الوقت والتكاليف.(خضر،2012)

وتشير الدراسات التي تناولت الأداء الاقتصادي، أن الأداء الاقتصادي الجيد يوضح جدلية العلاقة بين استقرار معدل الصرف لدولة ما وأداءها الاقتصادي. حيث يؤكد كل من شامية (2005) ومهني (2014)، أن استقرار معدل الصرف مسألة مهمة لأي اقتصاد يبحث عن تحقيق التوازن الداخلي والخارجي، وهو احد أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي تؤثر على كل من القطاع الخارجي والداخلي، لذلك وجب الاهتمام به والسعي للتحكم في تطوره واعطاءه نوعا من الاستقرار ليصبح قادر على المنافسة، ويتعاظم هذا الدور في الدول النامية المعتمدة على القطاع الخارجي لان معظم هذه الدول تعاني من عجز كبير في ميزان مدفوعاتها مما يجعلها عرضة للازمات والمشاكل الخارجية، وينعكس سلبًا على درجة استقرارها المحلي. أضف إلى ذلك تحقيق الاستقرار النسبي في مستوى الأسعار المحلية ومتغيرات الاقتصاد الكلي على المستويين الكلي والجزئي، وخاصة في الاقتصادات التي تتسم بكبر حجم قطاعها العام. وبالنظر في طبيعة وهيكل الاقتصاد الليبي وأثر أزمة المحروقات عام 1986، المصدر الرئيسي للأقتصاد الوطني، وأزمة تذبذب قيمة الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي في سوق الصرف العالمي عام 2011، إزاء المستجدات والأوضاع الاقتصادية الاخيرة، نجد أن كل هذه المستجدات والأوضاع الاقتصادية المتأزمة كانت سببًا في تباطؤ وتيرة الأداء الاقتصادي الليبي الذي يعتمد بالدرجة الأولى على الإيرادات البترولية مما جعلت الفارق بين القيمة الاسمية والقيمة الحقيقية للدينار الليبي أمام الدولار الامريكي تتسع شيءً فشيًا.

2- مشكلة الدراسة:

تشير معظم الدراسات الحديثة بأن هناك علاقة مباشرة أو غير مباشرة بين معدل الصرف والنمو الاقتصادي لأي دولة والمتمثلة في الناتج المحلي الاجمالي. وتكمن مشكلة الدراسة في تحديد طبيعة العلاقة التي تربط معدل الصرف بصادرات والتكوين الراسمالي والمستوى العام للاسعار في المديين القصير والطويل للأقتصاد الليبي خلال الفترة (2015-1980) وذلك من خلال الإجابة على التساؤل التالي:

- ما هي طبيعة العلاقة بين معدل صرف الدينار الليبي والنمو الاقتصادي في ليبيا؟

3- أهمية الدراسة:

تأتي هذه الدراسة من منطلق أهمية استقرار معدل الصرف باعتباره الهدف الذي تسعى كل دول العالم إلى بلوغه من خلال تحقيق معدلات مستقرة وثابتة وإيجابية من جهة، ومن جهه آخرى فمعدل الصرف هو المعدل الذي تقيّم به العملة المحلية بالنسبة إلى العملة الأجنبية، ولذلك فإن معدل الصرف يلعب دوراً مهمًا في النشاطات الاقتصادية الداخلية والخارجية التي يقوم بها أي بلد سواء كان النشاط تجاريًا أو استثماريًا. بالإضافة إلى أنه يحتل مركزاً محورياً في السياسة النقدية، كمؤشر على تنافسية الدولة، فانخفاض معدل الصرف سيؤدي إلى ارتفاع تنافسية الدولة والعكس صحيح. أيضاً وتزداد الاهمية عندما يكون معدل الصرف هدفاً للسياسة النقدية وذلك من أجل تحقيق معدلات معينة في التضخم أو النمو الاقتصادي أو ميزان المدفوعات.

كما أن الاهمية تتأتى من تقييم الآثار الناتجة عن ارتفاع (انخفاض) قيمة الدينار الليبي خلال الفترة 1980-2015 على النمو الاقتصادي في ليبيا، وذلك من خلال التحليل الوصفي والقياسي، وباستخدام المعادلات القياسية لتحديد آثر تقلبات معدل الصرف على النمو الاقتصادي الليبي خلال الفترة (1980-2015)، وهي فترة طويلة نسبيا وشاملة لكل الأحداث الاقتصادية الهامة التي مر بها الاقتصاد الليبي.و بذلك تكون هذه الدراسة بمثابة مرجع مهم لكل من الجهات المالية والرقابية والمصارف الحكومية والخاصة داخل وخارج ليبيا، أضافة إلى الباحثين والمهتمين بالوضع الاقتصادي في الدول النامية عامة، والاقتصاد الوطني خاصة.

4- أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف :

- تقدير الآثار الاقتصادية الكلية للعلاقة بين معدل صرف الدينار الليبي والنمو الاقتصادي متمثلاً في (و سعر الصرف الحقيقي ونسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي ، ونسبة التكوين الراسمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي ومستوى الأسعار).
- تقييم السياسات التي أتبعتها ليبيا للمحافظة على استقرار معدل الصرف خلال الفترة (2015-1980).

5- فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة الحالية على الفرضية التالية:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل الصرف على النمو الاقتصادي في ليبيا.

6- الدراسات السابقة:

من الدراسات الأجنبية التي تمكن للباحثة الاستعانة بها لمعرفة تأثير سعر الصرف على النمو الاقتصادي، دراسة (Adeniran, JO et al 2014.): وهي بعنوان أثر تقلبات سعر الصرف على النمو الاقتصادي النيجيري خلال الفترة 1986-2013، فكان الهدف من هذه الدراسة توضيح آثار التحول من نظام سعر الصرف الثابت في عام 1986 إلى نظام سعر الصرف المرن في نيجريا، وهل يوجد تأثير لسعر الصرف على النمو الاقتصادي النيجيري أو لا. من خلال تحليل البيانات المتحصلة عليها من البنك المركزي (النشرة الإحصائية النيجيرية)، وعن طريق صياغة نموذج قياسي لمجموعة

من المغيرات هي: الناتج المحلي الاجمالي(GDP) سعر الصرف (EXR) سعر الفائدة (INR) ومعدل التضخم (IFR). توصلت الدراسة إلى نتيجة مفاده (أن سعر الصرف له تأثير إيجابي ولكن ليس كبيرا مع النمو الاقتصادي)، وبهذا يؤكد الباحث أن البلدان النامية هي أفضل حالاً في اختيار نظم سعر الصرف المرن عن نظم الصرف الثابت،ولكن النتائج أشارت إلى أن معدل الفائدة ومعدل التضخم لهما تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، وأوصت الدراسة بأنه يجب على الحكومة تشجيع استراتيجية تنويع الصادرات للحفاظ على فائض الميزان التجاري، وكذلك توفير المؤسسات المالية والنقدية الجيدة، والبنية التحتية الفعالة، بحيث يتجنب المستثمرون الأجانب للاستثمار في نيجيريا.

ومن الدراسات المهمة إيضا في هذا المجال دراسة (Takaloshi Ito Wan, Krueger 1999):بعنوان العلاقة بين التغيرات في معدلات سعر الصرف الحقيقي ومعدلات النمو لمجموعة من البلدان (الصين وكوريا واليابان وتايوان)، من خلال بعض الفرضيات ومنها وجود علاقة بين التصدير وخصائص النمو وتغير سعر الصرف، والرابط بين فرضية صمويلسون "مجلس التعاون الاقتصادي لمنطقة المحيط الهادئ" (ابيك) في اسيا التي كانت تفرض (الرابط بين نمو الانتاجية وتغيرات الأسعار النسبية ومراحل التنمية) باستخدام بيانات مقطاعية عن اليابان والولايات المتحدة خلال الفترة 1960- 1992. والنتاج التي توصلت إليها الدراسة باخصوص الصين أن الاستهلاك الحقيقي زاد على الرغم من النمو السريع فيها خلال فترة الدراسة، بينما شاهد كوريا واليابان وتايوان ارتفاعاً سريعاً في الاجور الحقيقة ادءا إلى ارتفاع سعر الصرف بالنسبة الى ppp (المشاركة بين القطاع العالم والخاص) في دول جنوب شرق اسيا، وكذلك زاد الناتج المحلي الاجمالي بلا حدود من قبل البلدان التي تستورد مكانات من إجل إعادة تصديرها في صورة إلالآت. حيث يمكن أن تذهب القيمية المضافة من بلد الي بلد اخر بافتراض أن نسبة الصادرات من الالات والمعدات تشكل 100% ولكن هذا لا يُلزم أن يكون الامر كذلك. وتوصي الدراسة أن تحرية نظام التجارة في جنوب شرق اسيا والذي يفسر اعتماد اسواق الصرف على نسبة عالية من تصدير الالات الى نسبة التصدير أمر خطير للغاية وخاصة اذا عارض صناع القرار الرابط بنهما لاعتبار السببية واحدة بسبب القمية الماضة واضافة ذلك لسعر البيع كنسبة مؤية لكل عامل وخصوصا العمال الماهرة، مع أن هذا قد يكون جيد للميزة النسبية للعمال الماهرة في شرق اسيا وخاصة الذين يعملون في انتاج الالات، وأوصت الدراسة ايضا إلى تثبيت تصدير المزيد من الالات قد يسرع النمو ولكن باعتماد الكفاءة الاقتصادية للبلدان الاسيوية .

في دراسة قام بها (2008,RODRIK) بجامعة هارفود على سبع دول نامية،(الصين والهند كوريا الجنوبية وتايوان وأوغندا وتنزانيا والمكسيك للفترة 1950-2004) بعنوان :سعر الصرف الحقيقي والنمو الاقتصادي، اكد الباحث فيها على أهمية دراسة تأثير تقلبات سعر الصرف على النمو الاقتصادي، موضحاً أن استقرار الأقتصاد الكلي في الدولة موضوع الدراسة على المحك بسبب تفاوت السعر النسبي للسلع القابلة للتداول على السلع الغير القابلة للتداول (سعر الصرف الحقيقي) وأنه يلعب دورا اكثر اهمية في التقارب من البلدان النامية ذات الدخل المنخفضة على البلدان المتقدمة ذات الدخل المرتفع. طرحاً التساؤلات التالية: ماهي الاسباب الكامنة وراء نقاط ضعف المؤسسات التجارية، وماهي اسباب اخفاقات سوق المنتج. مستخدماً نموذجاً قياساً يربط فيه بين السعر النسبي (سعر الصرف الحقيقي) والنمو الاقتصادي، ذلك لان السعر النسبي لسلع التجارية بمثابة ثاني افضل ألية تخفيف جزئية لتشوهات السوق، وكذلك تعزيرها للتغير الهيكلي المرغوب فيه وتحفيز النمو بحدة بين البلدان) ، ومستخدماً ايضا الرسوم البيانية كمقياس نظري لانخفض سعر الصرف الحقيقي مقارنةً بمعدل النمو الاقتصادي للبلدان موضوع الدراسة في نفس الفترة. توصلت الدراسة إلى:

- أن كل نقطة تمثل متوسط التغير كانت لكل خمس سنوات للبلدان موضوع الدراسة.
- أن النمو الاقتصادي في الصين كان نبعاً من نمو الناتج المحلي الاجمالي للفرد الواحد في الفترة (1990-1970) وليس من إنخفاض سعر الصرف الحقيقي.

– أن الاختلالات العالمية خلال فترة الدراسة كان اثرها على اليونان أكثر مقارنة بفائض الحساب الجاري للصين ذلك لأن الصين اهتمت بانخفاض سعر الصرف ودفع عجلة النمو الاقتصادي خلال تلك الاختلالات العالمية.

– أن انخفاض سعر الصرف يحفز النمو في حجم التداول بالقطاعات وخاصة القطاعات الاقتصادية.

– أن السلع التجارية تعاني من فشل السوق أكثر من السلع الأخرى في الدول الفقرة اكثر منها في الدول ذات الدخل العالي.

– أن البلدان النامية تحقق المزيد من النمو السريع عندما تكون قادرة على زيادة الربحية النسبية من السلع التجارية الخاصة بهم.

كما تناولت بعض الدراسات تأثير سعر الصرف على النمو الاقتصادي من خلال تأثيره على الصادرات أولاً، من ثم على مستوى العاملة خاصة في مجال الصناعة، ففي دراسة (Choubhri,2014) بعنوان: تاثير سعر الصرف على التوظيف في كندا في ظل نظام سعرالمرن، ركزت هذه الدراسة على تأثير سعر الصرف على العمالة في مجال الصناعات التحويلية في كندا، وتوصلت الدراسة إلى أن ارتفاع قيمة الدولار الكندي له آثار كبيرة على العمالة في الصناعات التحويلية في كندا. وترتبط هذه الآثار في الغالب مع معدل الصرف المرجح للتصدير، ولكن ليس مع سعر الصرف المرجح للاستيراد، وفي الوقت نفسه فإن سعر الصرف ليس له أثر يذكر على الوظائف في الصناعات التحويلية، لأن قطاع الصناعات التحويلية يمثل حوالى 10٪ فقط من نسبة العمالة في كندا، وأن التأثير الكلي لسعر الصرف على العمالة صغير، وتوصلت بالإضافة إلى ذلك إلى أنه عندما تزيد أسعار السلع الأساسية بنسبة 15.77% بين عامي (1994 و 2010)، تنخفض نسبة العمالة في القطاع الصناعي في كندا بنسبة 0.8%، من إجمالي العمالة، ولكنها لم تنفي وجود العلاقة بين سعر الصرف والعمالة ولو كانت بسيطة.

وفي هذا السياق اكدت ايضا دراسة (Nelson, 2012) على وجود تاثير لسعر الصرف على النمو الاقتصادي من خلال تاثيره على مستوى العمالة في إيران. بعنوان: أثر سعر الصرف على الاستثمار والتوطيف في إيران باستخدام (General equilibrium models) موديل GTAP، أو مايسمى Modeling Package(GEMPACK)،هو من نماذج التوازن العام الأكثر استخداماً كنماذج تحليل قياسي منذ السبعينيات. ذات مرونة كبيرة ولها قدرة عالية لاحتواء مختلفة المواضيع والقضايا الأقتصادية تحت اعتبار قانون والراس في الأسواق، كان الهدف من الدراسة توضيح اثر صدمات سعر الصرف على العمالة الايرانية سلباً أو ايجاباً، من خلال الجابة على تساؤل وحيد هو: هل يؤثر سعر الصرف على الاستثمار والتوظيف في وقت واحد بشكل مباشر أو غير مباشر. تمثلت متغيرات الدراسة في (القوي العاملة، مستوى الأسعار، الصادرات ، الورادات) ل57 لقطاع العائلي و113 مدينة، و تشمل العاملة الماهرة والغير ماهرة، وصناعات الرسمالية والاستهلاكية. وتؤكد نتائج الدراسة، أن زيادة سعر الصرف رافقها انخفاض في الإنتاج والعمالة في قطاعات الزراعة والصناعة والمعادن، وزيادة في الإنتاج والعمالة في قطاع الخدمات والغاز والنفط، حيث كان نسبة الانخفاض تمثل 8.10% في قطاع النفط والغاز بنسبة 7.72% وفي قطاع الصناعة انخفاضت بنسبة 6.22% في قطاعات الزراعة. وتوصلت الدراسة ايضا إلى هناك صدمة إيجابية من سعر الصرف على زيادة الاستثمارات وفقاً لهيكل الصادرات الواردات. وأن اهمية تاثير سعر الصرف تزداد يوم بعد يوم على متغيرات الاقتصاد الكلي وخاصة تاثيرها السلبي على نمو الشركات الايرانية خلال فترة الدراسة.

الدراسات السابقة العربية:

هناك الكثير من الدراسات العربية التي تناول تأثير أنظمة اسعار الصرف على النمو الاقتصادي، ونستعرض منها دراسة (سيدي أحمد واخرون 2013): بعنوان تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي لمجموعة من دول

ال"**MENA**' أجريت على سبع دول وكان الهدف منها هو تحديد سعر الصرف الذي يحدث التوازن في ميزان المدفوعات وتوصلت إلى الاستنتاج بأن انظمة سعر صرف المتبعة لا تؤثر على معدلات النمو في تلك المجموعة، مما يثبت نظرية "Frankel,1999"والتي تقتضي بأنه "لا يمكن لأي نظام سعر صرف معين أن يكون صالحا لكل الدول أو بصفة دائمة".

أما بالنسبة لدراسة (ملاوي، 2015) بعنوان أثر التقلبات في سعر الصرف الحقيقي للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي على النمو الاقتصادي في الأردن. كان الهدف استقصاء أثر التقلبات في سعر الصرف الحقيقي للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي على النمو الاقتصادي الأردني، خلال الفترة 1980–2010، استخدم الباحث فيها اختبارات الاستقرارية لسلاسل الزمنية منها اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)، واختبار فيلبس بيرون (PP). وأظهرت النتائج أن المتغيرات غير مستقرة على المستوى باستثناء التقلبات في مؤشر الأسعار الأجنبية، ولكنها تصبح مستقرة بعد أخذ الفرق الأول، وتم تطبيق اختبار كوزوم CUSUM TEST لاختبار استقرارية معلمات النموذج، كما تم إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة من خلال أسلوب اختبار الحدود ARDL ، واختبار جرينجر لسببية، وتوصلت الدراسة الى وجود أثر سلبي لتقلبات سعر الصرف الحقيقي النمو الاقتصادي في الأردن، وكذلك وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين المتغيرات، ووجود أثر سلبي ينتقل بين كل من التقلبات في سعر النفط العالمي، وسعر الفائدة الحقيقي إلى الناتج المحلي الاجمالي، ووجود أثر ايجابي ينتقل من التقلبات في كل من الانفتاح الاقتصادي والمستوى العام للأسعار الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

كما اوضحت دراسة (الرفاعي،2000)، الأثر السلبي بين سعر الصرف والصادرات حسب النظرية الاقتصادية، وأثر ذلك على النمو الاقتصادي من خلال تطبيق ذلك على سعر صرف الدينار الاردني على صادرات الأردن من الفوسفات والبوتاس والاسمنت خلال الفترة (1997–1983)، والتي تشكل (36%) من اجمالي الصادرات الاردنية، وايضا من أهميتها في دعم إيرادات المملكة من العملات الأجنبية ومساهمتها في معالجة عجز ميزان المدفوعات وتنشيط القطاع الصناعي والتوظيف، لما لسعر الصرف من تأثير على حركة النشاط الاقتصادي. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام نماذج الانحدار المتعدد. وتوصلت الدراسة إلى وجود ارتباط عكسي وذو دلالة معنوية بين سعر الصرف وصادرات الأردن من الاسمنت والفوسفات، وعدم وجود ارتباط قوي بين سعر الصرف وصادرات من البوتاس، وأن هناك ايضا العديد من العوامل أخرى التي تؤثر في صادرات الأردن من الفوسفات والبوتاس والاسمنت بالاضافة إلى سعر الصرف. واوصت الدراسة بتقليل من التركيز الجغرافي لصادرات الأردنية، وكذلك المحافظة على العملاء التقليديين وزيادة الكميات المصدرة لهم، والتركيز على الأسواق التي تعود بعوائد جيدة على الشركة، والعمل على التوسع في مجال تنوع منتجات الشركة وزيادة القيمة المضافة، والاستمرار في برامج البحث والتطوير للمحافظة على الانتاج وتحسينه كماً ونوعاً لمواجهة المنافسة الدولية.

وتناولت دراسة (خضر 2012)، اثر سعرالصرف على المتغيرات الكلية على الكلية،بعنوان: "تاثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسيطيني للفترة (2010–1994)، واستعراضت الدراسة أنواع وسياسات ونظريات سعر الصرف، ومدى تاثيره على الايرادات والنفقات العامة الفلسيطينية و اجمالي الصادرات والورادات، والتضخم، والناتج المحلي الإجمالي، مبيناً النظام النقدي السائد. افترض الدراسة وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف وحجم الإيرادات العامة والتضخم، وعلاقة إيجابية بين سعر الصرف الصادرات. استخدم الباحث المنهج التحليلي بأسلوبين، تحليل السلاسل الزمنية من خلال التكامل المشترك لانجل – جرانجر وجوهانسون، والانحدار الخطي البسيط، مقدراً تلك العلاقة باستخدام (FMOLS)، طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً. وتوصلت الدراسة إلى ان القوة الشرائية للعملات المتداولة تتأثر بمعدلات التضخم المستورد، وبتغيرات أسعار صرف تلك العملات، مما يكلف خزينة السلطة الفلسطينية ما بين 2.116.84 و 2.822.46 مليون دولار، ويكلف الخزانة العامة الفلسطينية حوالي 13.7% من إجمالي الإيرادات العامة والمنح. وتوصلت

الدراسة ايضاً إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الحقيقي والناتج المحلي الاجمالي، وعلاقة طردية بين سعر الصرف الحقيقي وإجمالي الصادرات الفلسطينية، وعلاقة طردية بين سعر الصرف وإجمالي الواردات الفلسطينية، وأن معدل التضخم يتأثر بتغيرات سعر الصرف. وعلاقة عكسية بين سعر الصرف وإجمالي النفقات العامة الفلسطينية. وأوصى الباحث في دراسته بضرورة عمل سلطة النقد الفلسطينية على ترتيبات إصدار العملة الفلسطينية لتفادي خسائر الاقتصاد الفلسطيني، واتباع وزارة المالية الفلسطينية نظام تقشفي لتخفيف الاعتماد على الدول الخارجية في تمويل عجز الميزانية الفلسطينية، وتمويل نفقاتها الجارية.

الدراسات السابقة المحلية:

أما في محيط الاقتصاد الوطني دراسة (نور الدين،2011) بعنوان: **آثار سياسة تحديد سعر الصرف على الاستثمار في ليبيا،** التي هدفت إلى تقدير سعر الصرف التوزاني للدينار الليبي وتقدير دالة الاستثمار الحقيقي باستخدام بيانات التجارة الخارجية الاقتصادية المتضمنة على المستوى العام للأسعار وعرض النقود الحقيقي بالمعنى الضيق. وقام الباحث بصيغة نموذجاً قياسياً تمكن منه على قياس سعر الصرف التوزاني للدينار الليبي. مستخداماً بيانات سنوية عن كلاً من (قيمة الصادرات الليبية والواردات وسعر الصرف الرسمي) للفترة (2010-1970) ومن ثم قدر الباحث المرونات لسعر الصرف الحقيقي باستخدام نموذج التعديل الجزئي لـ (Nerlove)والذي يبين أن لسعر الصرف التوازني دور كبير يمكن أن يلعبه في اقتصاد أي دولة (من خلال ارتفاع قيم المرونات في المدى الطويل)، ليخلق بذلك نوعاً من الاستقرار في سوق سعر الصرف والذي سينعكس بدوره بشكل إيجابي على جلب الاستثمار وخصوصاً الاستثمار الأجنبي منه، ومن خلال استخدام نموذج التعديل الجزئي تبين للباحث أن كل من سعر الصرف التوازني وقيم الاستثمار الحقيقي سيكون لها الأثر الكبير على فرص الاستثمار في ليبيا على المدى الطويل، كما أظهرت النتائج توافق جميع المتغيرات المستخدمة في النموذج مع فرضيات النظرية الاقتصادية وأن لها دلالة إحصائية معنوية في شرح التغير الحادث في الاستثمار.

وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة على المستوى العالمي والمحلي، انها قد ركزت على تأثير اسعار الصرف على النمو الاقتصادي من خلال دراسة أداء كل متغير على حد من ثم مجتمعة، مستخدمة بذلك الأساليب القياسية الحديثة اللازمة لاختبار ذلك الأثر، كما أنها ستبين أياً من هذه المتغيرات له الأثر الإيجابي والمباشر، لتخفيض من حد تأثير تقلبات اسعار الصرف على الاقتصاد الوطني اولاً، ولتكن مراجعاً يستفيذ به المهتميين بدراسة اسعار الصرف وتاثيراتها على الاقتصاد، ثانياً.

7- منهج البحث:

ولتحقيق الأهداف الذي تسعى اليها هذه الدراسة سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال التحليل القياسي ولاختبار العلاقة بين تقلبات اسعار الصرف والنمو الاقتصادي، سيتم الاعتماد في هذا التحليل إلى نموذج كل من Michaley (1977) Balassa (1978) , Tyler (1981), Teder(1983) في دراسة قاموا بها على الدول النامية حيث وجدوا أن الصادرات متغير تفسير يلعب دورا مهماً على النمو الاقتصادي من خلال احداث زيادة pib وان المزيد من التحرر يولدا معدلات نمو مرتفعة إذا كان قطاع المبادلات اكثر تحررا سوف يحدث نمو اقتصادي ايجابي

وفي دراسة قام بها (1997,Werner) على 117 دول بقياس الانعكاسات المنتظرة من الانفتاح الاقتصادي واثرها على النمو الاقتصادي بأستخدام مجموعة من مؤشرات وهي الحوافز الجموكية والرسوم الجمركية وسعر الصرف في السوق الموازية ودرجة الاحتكار للمنتجات الرئيسية الموجهة للتصدير فاستنتج أن الاقتصايات الاكثر انفتاحً النمو الأقتصادي فيها يتعدى نسبة 2.5- 2 % مقارنة بمعدلات النمو في الاقتصاديات الاقل انفتاح.

سنحاول دراسة العلاقة الموجودة بين سعرالصرف والنمو الاقتصادي عن طريق صياغة نموذج الانحدارالخطي المتعدد بأفتراض وجود علاقة خطية بين اسعار صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي والنمو الأقتصادي بالفترة (1980-2015)، بناء على الدراسات التجريبية التي قام بها كل من (Edwards et Savastano1999) و (Farankel, 1997) و(Helpman,1981)، (Masson,2000)، للتحقق من فرضيات هذه الدراسة بحيث يشمل خمس متغيرات وهي: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي(RGDP) كمتغير تابع ، وسعر الصرف الحقيقي (RER)، ونسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي (XRGDP)، ونسبة التكوين الراسمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي(IRGDP)، ومستوى الأسعار (CPI) كمتغيرات مستقلة والربط بينها في الصيغة القياسية التالية:-

$$RGDP = \beta_0 + \beta_1 RER + \beta_2 IRGDP + \beta_3 XRGDP + \beta_4 CPI + \varepsilon \ldots\ldots\ldots\ldots (1-4)$$

تعريف متغيرات النموذج وطرق اتحسابها:

1- (RGDP): الناتج المحلي الاجمالي ويعرف بأنه مجموع السلع والخدمات في اقتصاد ما مقومة بالنقود، بناءا على طريقة الدخول التي تتحصل عليها عناصر الإنتاج مقابل المساهمة في العملية الإنتاجية (وتعويضات العاملين وفائض التشغيل)، وعندما يقاس بالأسعار الجارية يسمى الناتج المحلي الأجمالي الاسمي، ولكن هذا المؤشر لا يسمح بإجراء مقارنة زمنية لمعرفة حقيقة تطور الأنتاج نمواً أو انكماشاً بسبب تغير الأسعار لهذا نستخدم الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، حيث تطوره يستدل به على الصحة العامة للاقتصاد، فنموه دليل على خلق الثروة والاستثمار وزيادة التشغيل وانكماشه يوشر إلى العكس، ويمكن الحصول عليه من خلال الصيغة الرياضية التالية:

$$Y = w + e + ck$$

حيث: y الناتج المحلي(القومي) الإجمالي بتكلفة عوامل الدخل، w تعويضات العاملين، e فائض التشغيل، ck استهلاك رأس المال، ومنه تم احتساب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ثم اخذ الوغرتم له بناء على المعادلة التالية

$$\text{Real income} = (\text{Nominal income}/PI) \times 100$$

وفق المعادلة الاتية:

$$RGDP = lag(GDP/CPI) \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث: RGDP الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، GDP الناتج المحلي بالأسعار الجارية، وCPI مستوى الاسعار خلال فترة الدراسة.

2- (RER) سعرالصرف الحقيقي: من وجهة نظر (robinson,1947) "إن سعر الصرف التوزاني ما هو إلا فكرة خالية حيث لايمكن تحديد أياً من سعر الصرف، سعر الفائدة، مستوى الطلب الفعلي، أو مستوى الأجور بمنأى عن الأخر حيث تفاعل كل من هذه المتغيرات ويؤثر على الآخر" عليه سيتم استخدام سعر الصرف الحقيقي وهو ذلك المؤشر المرجح (Relative Price) الذي يعمل لجمع بين تقلبات سعر الصرف الاسمي وتتباع معدلات التضخم، اخذاً في الاعتبار تقلبات الأسعار الأجنبية وربطها بمستوى اللأسعار المحلية (Jostle,1986) ويتم احتسابة حسب منهج المرونات على كل من مرونتي الطلب المحلي على المستوردات، والطلب الأجنبي على الصادرات لتحليل أثر تخفيض قيمة العملة الوطنية لعلاج العجز في الميزان التجاري حسب دراسة (Marshall,1923)، التي قام بها لدراسة وتحليل الأرتفاع في أسعار الصرف الحقيقية المؤدية إلى تحسين وضعية الميزان التجاري، فقد قاما بتحديد مرونة الطلب على الصادرات ξX و مرونة الطلب على المستوردات ξM من أجل اشتقاق شرط (Marshall Lerner,1944) هو مالأتي:

$$\xi_x + \xi_m \succ 1$$

ليتصف سوق الصرف بالتوازن المستقر، ويعرف (Charles) سعر الصرف الحقيقي TRC بأنه حاصل ضرب سعر الصرف الأسمي TCN و السعر النسبي لدولتين حسب الصيغة التالية:

$$TRC = TCN \times \frac{Ipjoc_{DL}}{Ipetr_{\$}} ....(2)$$

حيث $Ipjoc_{DL}$ هو مؤشر الاسعار في الدولة المحلية موضوع الدراسة (ليبيا)، و $Ipetr_{\$}$ مستوى الاسعار في دولة الأجنبية (امريكيا)، ذلك لان سعر صرف الدينار الليبي مثبت بسلة من العملات النسبة الاكبر فيها للدولار الامريكي، لأن الغالبية العظمة للصادرات مقومة بالدلاور الامريكي.

3- (IGDP) نسبة تكوين رأس مالي(ICOR) من الإنتاج الإجمالي الحقيقي، ويتكون التكوين الراسمالي الليبي من القطاعات الغير نفطية وثمتل، القطاع الصناعي الذي يشمل الصناعات التحويلة والمحاجر الأخرى، القطاع الخدمي ويشمل انشطة الكهرباء والغاز والمياه وتجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق والتخزين والمواصلات والعقارات وخدمات الأعمال بما في ذلك ملكية المساكن والخدمات العامة بما فيها التعليم والصحة والخدمات الأخرى، بالأضافة إلى القطاع النفطي، وتم احتساب نسبة راس المال من الناتج الإجمالي الحقيقي بقسمة التكوين الرأسمالي $ICOR$ على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية GDP كالاتي:

$$IGDP = \frac{ICOR}{GDP}.\times 100.................(3)$$

4- (XGDP) وتمثل الصادرات الوطنية EX (سيف) مضافاً إليها المعد تصديره، مقسومة على الناتج الناتج الإجمالي بالأسعار الجارية GDP كاالتالي:

$$XGDP = \frac{EX}{GDP}.\times 100.................(4)$$

5-(CPI) مستوى المعيشة، متمثلاً في سلسلة زمنية لمستويات الأسعار من خلال قسمة القيم الجارية على القيم الحقيقية، ومن ثم وحدت سنة الاساس لتصبح عام 2003

β0 وβ1 وβ2 وβ3 المعلمات المقدرة للنموذج ،ε قيمة الخطأ العشوائي.

من أجل تقدير العلاقة السببية بين كلاً من سعر الصرف الدينار الليبي والمتغيرات موضوع الدارسة مقابل الدولارنستخدم اختبار استقراية السلاسل الزمنية وسببية انجل وجرنجر، ولكن اولاً لابد من توفر شرط إستقراية السلاسل الزمنية من نفس الدرجة، عليه سنقوم باختبار جذر الوحدة Unit Root.

وهو اختبار استقرارية للحكم على استقرار السلاسل الزمنية، بهدف فحص خواص السلاسل الزمنية لكل متغيرات الدارسة خلال الفترة(1980-2015)، باعتماد على اختبار ديكي فولر الموسع ADF

7-1 اختبار بيانات السكون للنموذج

لطالما استخدمت الدراسات الاقتصادية التي تتعامل مع السلاسل الزمنية طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية بدون اختبار سكون المتغيرات المستعملة عبر الزمن، وهذا ما يؤدي إلى نتائج مضللة نظرا للإخلال بفرضيات النموذج، مما يؤدي بالتالي إلى ظهور الكثير من المشاكل القياسية المعروفة في مثل هذه النماذج التقليدية.

ويقال ان السلسلة الزمنية (Yt) ساكنة اذا كانت هذه السلسلة الزمنية تتصف بالخصائص الإحصائية التالية(Gujarati &Porter 2009):

القيمة المتوقعة للسلسلة الزمنية ثابتة E(Yt)=μ

2- التباين ثابت Var(Yt) = E(Yt − μ)2 =σ2

ثبات التغاير المشترك للسلسلة الزمنية بين فترة زمنية وأخرى يعتمد على فرق الزمن (بني هاني، 2005)، أي أن:

$$\gamma k = E[(Yt - \mu)\ (Yt+k - \mu)]$$

7-2اختبار جذر الوحدة للسكون (اختبار ديكي – فولر الموسع ADF)

الهدف من هذا الاختبار هو اختبار سكون المتغيرات مع مرور الزمن (Stationary)، حيث يتم مقارنة قيمة ديكي _ فولر المحسوبة بالقيمة الجدولية المقابلة لها، وتعتبر السلسلة الزمنية (Yt) مستقرة إذا كانت قيمة ديكي _ فولر المحسوبة (بالقيمة المطلقة) أكبر من قيمة ديكي _ فولر الجدولية (بالقيمة المطلقة)، وعندها يتم رفض فرضية الأساس القائلة بعدم استقرار السلسلة الزمنية، وقبول الفرضية البديلة والتي تشير إلى استقرار السلسلة الزمنية، أما إذا كانت النتيجة عكس ذلك تكون السلسلة الزمنية غير مستقرة أي نقبل فرضية الأساس (Dickey and Fuller, 1981).

جدول رقم (4-1) يوضح نتائج اختبار ADF لكل من سلسلة، وبتطبيق هذا الاختبار على متغيرات النموذج الاول، وباعتبار أن عدد المشاهدات (n) تساوي (35).واخذ القيمة المطلقة للنتائج تبين من نتائج (الجدول 4-1) أن المتغيرات جميعها مستقرة بمستوى معنوية 1%.

جدول رقم (1) (اختبار ديكي _ فولر الموسع) للسكون النموذج

المصدر : من إعداد الباحث بناء على مخرجات Eviews9

هل المتغير مستقر أم لا ؟	الاحتمالية Prob	مستوى المعنوية 10% القيمة الحرجة	5% القيمة الحرجة	1% القيمة الحرجة	القيمة المحسوبة	المتغير
مستقرة عند المستوى	0.0000	−2.614300	−2.951125	−3.639407	−6.842152	(CPI)مقطع
مستقرة عند المستوى	0.0002	−3.209642	−3.552973	−4.262735	−5.815235	(CPI)مقطع ومتجه
مستقرة عند المستوى	0.0000	−2.615817	−2.954021	−3.646342	−6.639442	(RGDP)مقطع
مستقرة عند المستوى	0.0000	−3.209642	−3.552973	−4.262735	−7.271261	RGDP)مقطع ومتجه
مستقرة عند المستوى	0.0012	−2.614300	−2.951125	−3.639407	−4.438775	(IRGDP)مقطع
مستقرة عند المستوى	0.0033	−3.207094	−3.548490	−4.252879	−4.703416	(IRGDP)مقطع ومتجه
مستقرة عند المستوى	0.0000	−2.614300	−2.951125	−3.639407	−6.544397	(RER)مقطع
مستقرة عند المستوى	0.0000	−3.207094	−3.548490	−4.252879	−6.632477	(RER)مقطع ومتجه
مستقرة عند المستوى	0.0000	−2.614300	−2.951125	−3.639407	−7.223990	(XRGDP)مقطع
مستقرة عند المستوى	0.0000	−3.207094	−3.548490	−4.252879	−7.276972	(XRGDP)مقطع ومتجه

3-7 تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني (Selection the lag Length)

لتحديد عدد فترات التباطؤ الزمني أي اختيار درجة تأخير المسار VAR اعتمادا على "معايير AKAIKE وSCHWARZ، ومعيارHannan-Quinn information criterion، وكذلك معيار خطأ التنبؤ النهائي Final Prediction Error (FPE)، وتختار هذه المؤشرات الفترة التي تكون فيها أقل قيم لهذه المؤشرات، بالإضافة إلى معيار الاختبار المعدل لنسبة الإمكان sequential modified LR test statistic (LR) الذي يختبر فرضية أن معلمات فترات التباطؤ الزمني مجتمعة غير مفسرة إحصائيا باستخدام توزيع ($\chi 2$) انطلاقا من أكبر عدد فترات إبطاء زمني ويتوقف عند الفترة التي تكون معلماتها مفسرة". وكذلك معيار Log-likelihood (LogL) حيث نأخذ أعظم قيمة له. ويتم إجراء هذا الاختبار لاستخدام عدد فترات التباطؤ الأمثل في اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات (عطية، 2005).

وعند إجراء هذين الاختبارين على البيانات السنوية للنموذج الاول وجد أن اقل قيمة لأكايك وشوارتز هي عند عدد فترات تباطؤ زمني = (0)

جدول رقم 2 اختبار أكايك وشوارتز (SC, AIC)

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
2.985493*	3.135945*	2.909201*	1.26e-05*	NA*	-43.00182	0
3.588777	4.491485	3.131023	1.61e-05	34.91989	-21.66189	1
4.024309	5.679273	3.185094	1.90e-05	32.14379	2.445953	2

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات Eviews9

*تعني العدد الأمثل لفترات التباطؤ

AIC : تعني قيمة أكايك (Akaik)

SC : تعني قيمة شوارتز (Schwartz)

7-4اختبار السببية ل انجل وجرانجر (Engle-Granger Test)

ويكون اختبار السببية ل انجل وجرانجر لعلاقة بين سعر صرف الدينار الليبي والنمو الاقتصادي، بعد التحقق من شرط الاستقرارية لسلاسل الزمنية، والذي اشار إليه Granger سنة 1969 بوضع مصطلحي السببية والخارجية، بحيث تكون X2 مسبب(دافع) لـX1 إذا تحسنت القيمة التنبؤية عند إضافة معلومات عن X2 خلال التحليل. يمكن من خلال هذا الاختبار تحديد اتجاه السببية بين المتغيرات. حيث يمكن أن تكون أحادية الاتجاه بمعنى أن احد المتغيرات يسبب الآخر، أو تكون تبادلية الاتجاه أي كل من المتغيرات يسبب الآخر. كما انه من الممكن أن لا يكون هناك علاقة سببية بين المتغيرات (Zamani,2005).

ويعتمد اختبار السببية على اختبار فيشرFisher أو مايسمى بأختبار(F)، ويتم احتساب قيمة(F) المحسوبة عن طريق المعادلة التالية:

$$Fc = \frac{(RSSr - RSSur)/ q}{RSSur / (n-m)}$$

حيث:

n :عدد المشاهدات.

q : عدد المعلمات التي تم تقييدها في الانحدار المقيد.

m : عدد المعلمات في الانحدار غير المقيد.

RSSur: مجموع مربعات البواقي في الانحدار غير المقيد.

RSSr: مجموع مربعات البواقي في الانحدار المقيد.

حيث يتم في هذا الاختبار مقارنة(F) المحسوبة مع قيمة (F) الجدولية عند مستوى معنوية معين، فإذا كانت (F) المحسوبة> (F) الجدولية، فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة بان (X لا تسبب Y)، أي نقبل الفرضية البديلة (X تسبب Y)، (Gujarati,1995).

ومن الجدول (2) نلاحظ ما يلي:

أن هنالك علاقة ثنائية الاتجاه بين المستوى العام للاسعار ونسبة التكوين الراسمالي من الناتج المحلي الاجمالي أي أن كل منهما يسبب الاخر.

أن هنالك علاقة ثنائية الاتجاه بين اسعار الصرف الحقيقية والمستوى العام للاسعار أي أن كل منهما يسبب الاخر.

أن هنالك ثنائية أحادية الاتجاه بين الناتج المحلي الاجمالي والمستوى العام للاسعار أن كل منهما يسبب الاخر.

أن هنالك علاقة ثنائية الاتجاه بين نسبة الصادرات من الناتج المحلي الاجمالي والمستوى العام للاسعار أن كل منهما يسبب الاخر.

أن هنالك علاقة ثنائية الاتجاه بين اسعار الصرف الحقيقية و نسبة التكوين الراسمالي من الناتج المحلي الاجمالي أن كل منهما يسبب الاخر...

أن هنالك علاقة ثنائية الاتجاه بين الناتج المحلي الاجمالي و نسبة التكوين الراسمالي من الناتج المحلي الاجمالي أن كل منهما يسبب الاخر...

أن هنالك علاقة ثنائية الاتجاه بين نسبة الصادرات من الناتج المحلي الاجمالي ونسبة التكوين الراسمالي من الناتج المحلي الاجمالي أن كل منهما يسبب الاخر...

أن هنالك علاقة ثنائية الاتجاه بين الناتج المحلي الاجمالي واسعار الصرف الحقيقية أن كل منهما يسبب الاخر...

أن هنالك علاقة ثنائية الاتجاه بين نسبة الصادرات من الناتج المحلي الاجمالي واسعار الصرف الحقيقية أن كل منهما يسبب الاخر...

أن هنالك علاقة ثنائية الاتجاه بين نسبة الصادرات من الناتج المحلي الاجمالي والناتج المحلي الاجمالي أن كل منهما يسبب الاخر...

وبما أن اختبار جرينجر للسببية بين عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرات باتجاهين كما يفترض نموذج (Vector Auto Regression) VAR المختزل، فانه لا يمكننا استخدام نموذج (VAR) في هذه الحالة.

لجدول رقم3 اختبار جرينجر للسببية (Granger Causality Test)

اتجاه السببية	N	المحسوبةF	الاحتمالية	النتيجة
CPI لايسبب IRGDP	33	0.18968	0.8283	لا نرفض الفرضية العدمية
IRGDP لايسبب CPI	33	1.13554	0.3356	لا نرفض الفرضية العدمية
CPI لايسبب RER	33	0.73645	0.4879	لا نرفض الفرضية العدمية
RER لايسبب CPI	33	9.61844	0.0007	لا نرفض الفرضية العدمية
CPIلايسببRGDP	33	4.03438	0.0289	لا نرفض الفرضية العدمية
RGDP لايسبب CPI	33	3.00618	0.0657	لا نرفض الفرضية العدمية
CPI لايسبب XRGDP	33	0.18633	0.8310	لا نرفض الفرضية العدمية
XRGDP لايسبب CPI	33	0.02246	0.9778	لا نرفض الفرضية العدمية
IRGDP لايسبب RER	33	0.04895	0.9523	لا نرفض الفرضية العدمية
RER لايسبب IRGDP	33	1.57018	0.2258	لا نرفض الفرضية العدمية
IRGDP لايسبب RGDP	33	2.18547	0.1312	لا نرفض الفرضية العدمية
RGDP لايسبب IRGDP	33	2.29080	0.1198	لا نرفض الفرضية العدمية
IRGDP لايسبب XRGDP	33	0.19325	0.8254	لا نرفض الفرضية العدمية
XRGDP لايسبب IRGDP	33	0.29724	0.7452	لا نرفض الفرضية العدمية
RER لايسبب RGDP	33	1.81926	0.1808	لا نرفض الفرضية العدمية
RGDP لايسبب RER	33	0.62698	0.5415	لا نرفض الفرضية العدمية
RER لايسبب XRGDP	33	0.35614	0.7035	لا نرفض الفرضية العدمية
XRGDP لايسبب RER	33	0.14422	0.8663	لا نرفض الفرضية العدمية
RGDP لايسبب XRGDP	33	0.34119	0.7138	لا نرفض الفرضية العدمية
XRGDPلايسبب RGDP	33	0.28932	0.7510	لا نرفض الفرضية العدمية

المصدر: من إعداد الباحث

* إذا كانت نسبة الاحتمالية(Prob) < 10%(0.1) فإننا نرفض الفرضية العدمية أي أن المتغير يسبب الآخر.

6.1.4 اختبار التكامل المشترك (Co integration Test)

يقصد بالتكامل المشترك هو وجود تصاحب أو تناغم بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر، فوجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات يعني من الناحية الإحصائية وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين هذه المتغيرات.

ولكي نستطيع إجراء اختبار التكامل المشترك يجب أن تكون متغيرات الدراسة مستقرة من نفس الدرجة I(1) (Zamani,2005). وبما أن اختيار جذر الوحدة بين لنا أن المتغيرات مستقرة عند درجات مختلفة، فأنه لا يمكننا إجراء اختبار التكامل المشترك في هذه الحالة، ومن أهم اختبارات التكامل المشترك هو اختبار جوهانسن للتكامل المشترك(Johansen Co-integration Test)، الذي يستخدم طريقة الإمكان الأعظم ذات المعلومات الكاملة (Full

(Information Maximum Likelihood) (FIML)، والتي تعالج كل متغيرات النموذج كمتغيرات داخلية (Dritsaki and Bargiota, 2006).

حيث إذا كانت نسبة الإمكانية (Likelihood Ratio) اكبر من القيمة الحرجة، نرفض الفرضية الصفرية التي تفترض عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، ونقبل الفرضية البديلة التي تفترض وجود علاقة تكاملية بين المتغيرات (بمعنى أن هناك علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات).

7-6 اختبار التكامل المشترك

بعد إجراء اختبار جوهانسن على النموذج كما هو مبين في الملحق رقم (4) تبين انه يوجد اربعة معادلات تكاملية على الأقل عند مستوى معنوية 5%. أي وجود علاقة بين متغيرات النموذج في المدى الطويل.

ومن اختبار جوهانسن للتكامل المشترك كما هو مبين في الملحق (5) يمكننا استخراج معادلة المدى الطويل التي تمثل العلاقة الأمثل بين متغيرات النموذج في المدى الطويل على الشكل التالي:

RGDP= 0.799259 + 0.581272 RER + 0.502855 IRGDP + 0.367603 XRGDP + 0.215341 CPI

Std.Error	(69.81889)	(47.85613)	(29.79707)	(15.49471)	(3.841466)
t-Statistic	[127.9043]	[74.91495]	[46.18737]	[23.12457]	[8.002704]

7-7 تقدير نموذج تصحيح الأخطاء (ECM)

في ضوء نتائج اختبارات الاستقرارية والتكامل المشترك أعلاه، فان الطريقة المناسبة لتقدير العلاقة بين المتغيرات في نموذج الدراسة هي طريقة تصحيح الأخطاء (ECM) لأنه يمكن تقدير العلاقة قصيرة وطويلة الأجل في آن واحد.

حيث يتم هذا الاختبار عن طريق تقدير نموذج الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) ومن ثم استخراج البواقي e، وبعد ذلك نقوم باختبار استقرار البواقي عن طريق اختبار (ديكي _ فولر)، فإذا كانت البواقي مستقرة فانه يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات. وإذا أردنا تقدير معادلة تصحيح الخطأ علينا إضافة حد الخطأ للمعادلة كما يظهر أدناه (السواعي، 2012):

$$\Delta Yt = \alpha 10 + \alpha 11\ e\hat{}t-1 + uyt \quad .$$

وعند إجراء اختبار نموذج تصحيح الخطأ تبين لنا من الملحق رقم (4) أن البواقي مستقرة عند المستوى I(0) مما يدل على وجود علاقة تكاملية بين المتغيرات في الأجل القصير، وبالتالي فان المعادلة في الأجل القصير كما هو مبين في الملحق رقم (5) تكون على النحو التالي:

RGDP = 0.000490 - 0.00129 RER - 0.019044 IRGDP - 0.000992 XRGDP + 0.001472 CPI

Std.Error	(0.007288)	(0.002130)	(0.017790)	(0.009350)	(0.027324)
t-Statistic	[-0.106151]	[0.053870]	[-4.611858]	[0.067175]	[-0.603398]	[-1.070487]

U(−1)=(−0.981325)
Std.Error (0.212783)
t−Statistic [−4.611858]

ومن المعادلة السابقة نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ (ECM) إشارته سالبة و مفسر إحصائيا مما يعني وجود آلية تصحيح انحرافات الأخطاء من المدى القصير إلى المدى الطويل بمقدار (0.98−) كل سنه.

ومن النتائج السابقة تبين لنا أن إشارة اسعار الصرف الحقيقية سالبة وذات دلالة إحصائية مقبولة، وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين اسعار الصرف الحقيقة والنمو الاقتصادي، أي أن زيادة اسعار الصرف الحقيقة بواحدة واحدة سيؤدي إلى تخفيض النمو الاقتصادي بما مقداره (0.00129). وهذه النتيجة تحقق الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة، والتي تفترض وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لتقلبات اسعار الصرف الحقيقة على النمو الاقتصادي، كما وتتوافق مع نتيجة دراسة كل (D RODRIK , 2008) و (Adeniran, JO et al 2014) كما أن اشارة نسبة تراكم راس المال من الناتج المحلي الاجمالي سالبة وذات دلالة إحصائية مقبولة، وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين التكوين الراسمالي والنمو الاقتصادي، أي أن زيادة التكوين الرأسمالي بوحدة واحدة سيؤدي إلى تخفيض النمو الاقتصادي بما مقداره (0.0195) وهذه النتيجة تحقق الفرضية الاولى من فرضيات الدراسة، وتتوافق مع دراسة كلا من (Nelson, 2012) و(نور الدين،2011).

أما الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي فكانت إشارتها سالبة وذات دلالة إحصائية مقبولة أيضا، معبرة عن وجود علاقة عكسية بين الصادارات الكلية والنمو الاقتصادي، أي أن ارتفاع الصادرات الكلية بوحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بما مقداره (0.000992)، وهذه النتيجة تحقق الفرضية الاولى من فرضيات الدراسة والتي تفترض وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لصادرات الكلية على النمو الاقتصادي في ليبيا، وتتوافق مع دراسة (سلمى،2015) اما المستوى العالم للاسعار كانت إشارته موجبة وذات إحصائية مقبولة

معنويا دالة على وجود علاقة طردية بين المستوى العام للاسعار والنمو الاقتصادي، أي أن زيادة المستوى العام للاسعار بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بما مقداره (0.001472)، وهذا يحقق الفرضية الاولى من فرضيات الدراسة. وهذا ينطبق مع النظرية الاقتصادية القائلة أن هنالك علاقة بين المستوى العالم للأسعار والنمو الاقتصادي، باعتبارها تسرب من الدخل القومي إلى الخارج.

وقد لاحظنا ثبوت نظرية GUSTAF CASSELعام 1916 على الاقتصاد الليبي في المدى القصير والمدى الطويل حيث تبين أن التكوين الراسمالي والصادرات الكلية واسعار الصرف الحقيقة لها أثر سلبي على النمو الاقتصادي. بينما المستوى العام للاسعار له أثر ايجابي على النمو الاقتصادي في ليبيا. النتائج والتوصيات

8- ملخص النتائج

العديد من الدراسات القياسية خلال القرن العشرين أثبتت العلاقة القوية بين تقلبات اسعار الصرف Exchange rate والنمو الاقتصادي economic. إن الهدف من هذه الدراسة هو فحص الفرضية الاقتصادي السويدي GUSTAF CASSELعام 1916 التي تقول أن تقلبات أسعار الصرف لها دورا فعالا على النمو الاقتصاد. لقد افترض مازومدار Mazumdar أن البلدان التي تستورد سلعا رأسمالية وتصدر سلعا استهلاكية تستفيد أكثر من تقلبات اسعار الصرف، حيث أنها تحصل على نمو قصير الأجل ومتوسط الأجل. وقد دعمت دراسات أخرى هذه النتيجة. وقد بررت هذه الدراسات أن السبب في ذلك يعود إلى أن الدول في المراحل الأولى للتنمية تعمل جاهدة على استغلال الميزة النسبية لديها والمتمثلة بالأيدي العاملة الرخيصة، لذلك تعمل على إنتاج سلع استهلاكية لغاية التصدير، ثم تقوم باستيراد السلع الرأسمالية

اللازمة لذلك الإنتاج. وقد لوحظ ذلك في الاستراتيجيات التنموية لبلدان جنوب شرق آسيا والتي استطاعت أن تنمو بمعدلات مرتفعه جدا.

وبما أن تقلبات اسعار الصرف تمثل شيء هاما بالنسبة لليبيا، حيث أن إمكانياتها التصديرية المحدودة المتمثلة في تصدير النفظ والغاز الطبيعي تجعلها بحاجه إلى التبادل التجاري مع الدول الأخرى هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر تقلبات اسعار الصرف الدينار الليبي مقابل الدولار الامريكي على التمو الاقتصادي خلال الفترة (1980-2015)، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- بين اختبار جرا نجر للسببية أن هنالك علاقة ثنائية الاتجاه بين المستوى العام للاسعار وكلا من نمو التكوين الرأسمالي، واسعار الصرف الحقيقية، ونمو الناتج المحلي الاجمالي، والصادرات الكلية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، أي أن كلا منهما يسبب الأخر. كما أن هنالك علاقة ثنائية الاتجاه بين التكوين اراسمالي والنمو في الناتج المحلي الإجمالي، واسعار الصرف الحقيقية، والصادرات الكلية أي أن كلا منهما يسبب النمو الاخر، كما أن كل من اسعار الصرف الحقيقية والناتج المحلي الاجمالي تسبب الصادرات الكلية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.
2- أظهرت نتائج اختبار التكامل المتزامن وجود علاقة بين متغيرات النموذج في المدى القصير والمدى الطويل، ووجود آلية انتقال من المدى القصير إلى المدى الطويل.
3- أظهرت نتائج التحليل وجود علاقة سلبية بين كل من اسعار الصرف الحقيقية، والتكوين الراسمالي، مع النمو الاقتصادي، وموجبة مع ارتفاع المستوى العام للاسعار وبدلالة إحصائية مقبولة .
4- و هناك علاقة ثنائية بين اسعار الصرف الحقيقية والنمو في الناتج المحلي الاجمالي اي ان كل منهما يسبب الأخر.

9- التوصيات

بناء على التحاليل القياسية المستخدمة والنتائج السابقة توصي الدراسة بما يلي:

1. حتى تتم السيطرة على التضخم يجب التحكم في انفاق الغير منتج لكي يتحقق الاستقرار النقدي، ولكي يتحقق هذا الاستقرار لابد من تحقيق التكامل المشترك بين السياسة المالية والنقدية وعلى الأخص استقرار أسعار الصرف.
2. تشير النتائج القياسية إلى ارتفاع مرونة اسعار الصرف الحقيقة . وهذا يعكس درجة تأثير تقلبات اسعار الصرف على زيادة معدلات التضخم، وسينعكس بدوره على عائدات الدولة من العملة الأجنبية، وفي نفس الوقت عملية التثبيت والمغالاه في تحديد قيمتها وتوصي الدراسة بتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، العمل على توجيه المستوردات نحو الغايات التنموية والإنتاجية ومحاولة التقليل من المستودرات الاستهلاكية.
3. تشير نتائج النماذج القياسية ايضا إلى أن مرونة اسعار البترول عالية وتعكس درجة اعتماد الاقتصاد الليبي على تصديره للخارج، فإن الدراسة توصيى بزيادة الإنتاج المحلي وتنويعه وتحسين جودته لخلق وضع تنافسي من حيث الجودة والأسعار للتقليل نسبة الاعتماد على سلع واحدة للتصدير وبالتالي استقرار الميزان الجاري.
4. تركيب التجارة الخارجية في ليبيا، والذي يعتمد على تصدير البترول والغاز الطبيغي واستيراد السلع الاستهلاكية، لايدعم النمو الاقتصادي. وهذا يعني انه لم تم استغلال الميزة النسبية للاقتصاد الليبي بشكل كفؤ كما تم في العديد من دول العالم. لذلك توصى الدراسة يتعين دراسة تجربة هذه الدول للاستفادة منها.
5. ضرورة اعطى قطاع الصادرات الأولوية في التخطيط الاقتصادي في ليبيا وذلك لان هنالك ارتفاع ملحوظ في نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي الليبي.

قائمة المراجع:-

اولاً: المراجع العربية

1- أحمد، فاطمة (2006)، الإصلاح النقدى وتأثيره على أسعار الصرف فى مصر: رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة عين شمس التجارة الاقتصاد، مصر

2- المجربي، فاطمة،(2012)، قدرة الشركات المدرجة في سوق الاوراق المالية الليبي على تبني وتطبيق معاييرالإبلاغ المالي الدولية، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، الاردن.

3- الرفاعي،هنادي،(2000)، اثر سعر الصرف على صادرات الأردن من الفوسفات والبوتاسم والاسمنت(1997-1983)، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة الاردنية، عمان، الأردن

4- الموقف التنفيدي للسياسة النقدية والمصرفية،(2002-2010):مصرف ليبيا المركزي: ليبيا

5- الغالي،(2001)،سعر الصرف وادراية في ظل الصدمات الإقتصادية، نظرية وتطبقيات، :دار الصفاء للنشر والتوزيع: عمان: الطبعة الاولى

6- السواعي، خالد.(2003). "محددات التجارة الخارجية في الأردن للفترة (1973-2000)"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

7- الشماع(1992)، الادارةالمالية: بغداد: العراق

8- الطرش، (2003)، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعي:الجزائر، الطبعة، 2.

9- الحمزاوي،(2004)، سوق الصرف الأجنبي :منشاة المعارف: الإسكندرية.

10- الأمين،(2002)، مبادي الاقتصاد الكلي: الاردن.

11- الطرش(2003)، تفنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعي: الجزائر ، الطبعة 2،ص176

12- الحمزاوي (2004)، سوق الصرف الأجنبي: منشأة المعارف :الإسكندرية ص

13- امارابك،(2016) مجلة عملية محكمة، الاكاديمية الامريكية العربية للعلوم والتكولوجيا ،المجلد 7، العدد20.

14- العامري، محمد،(2001)، سعر الصرف الأجنبي مدخل نظري، المجلة العلوم الإدارية، المجلد الأول، العدد الثاني،اصدار جامعة بابل كلية الادارة والاقتصاد.

15- الصرف،حسن، (2000)، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة , جزء الاول سلسلة الهناء للمعلومات، دمشق، سوريا.

16- البنك المركزي الليبي(2008) , التقرير السنوي 2006 , ليبيا

17- الطاهر الطرش(2005)، تقنيات البنوك: مطبوعات جامعة طرابلس ،ليبيا،طرابلس، الطبعة الخامسة.

18- إبراهيم الكراسنة (2006)،سياسة سعر الصرف: صندوق النقد العربي ،معهد السياسات الاقتصادية، دورة البرمجة المالية والسياسات الاقتصادية الكلية،أبوظبي.

19- السيدى احمد،فؤاد (2014)، تاثير انظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي، دراسة على دول MENA ،المجلة الدولية للبحوث العلمية، في إدارة الأعمال والعلوم الاجتماعية، 2014، المجلد،4.

20- البدلي (2007)، محددات الطلب على وردات المملكة العربية السعودية،في إطار التكامل المشترك،وتصحيح الخطأ:مجلة مركز صالح كامل للاقتصد الإسلامي، جامعة الأزهر، عدد32

21- أوموتون، زيان (2013)، تغيرات سعر صرف الدولار، واليورو ،واثرهما على المبادلات –التجارية الخارجية الجزائرية، رسالة ماجستيرغي منشورة، كلية العلوم الاقتصادية –،جامعة وهران.د إ.ج.

22- الصويعي(2008)، تأثير عرض النقود وسعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الليبي كلية الادارة والاقتصاد،منشورات جامعة المرقب، الخمس، ليبيا

23- انطونيوس كرم،(1991)، اقتصاديات التخلف والتنمية، الطبعة الثانية،بيروت، لبنان.

24- العامري، إبراهيم، (2001)، سعرالصرف الأجنبي، مدخل نظري المجلة اللعلوم الإدارية، المجلد الأول، العدد الثاني، اصدار جامعة بابل، كلية الادارة والاقتصاد.

25- الصرف، حسن، (2000)، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، جزء الاول سلسلة الهناء للمعلومات ، دمشق .

26- بلحرش،عائشة،(2014)،سعر الصرف الحقيقي التوازني دراسة حالة الدينار الجزائري، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة ابو بكر بلقايد، تلسمان، الجزائر .

27- بابكر،(2006)،الاساليب الحديثة لتنمية الصادرات ،مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط :الكويت،العدد الخمسون السنة الخامسة.

28- بن الزاوي،عبدالرزاق، (2012)،دراسة قياسية لانحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني في الجزائر :جامعة محمد خيصر ،بسكرة،الجزائر.

29- باشا، الأمين، وعبد المجيد،زكريا، (1983) مبادئ الاقتصاد، ا لجزءالثاني، الاقتصاد الكلي، دار المعرفة، لكويت .

30- بربور(2008)، العوامل المؤثرة في انتقال اثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار، في الأردن،أطروحة دكتوراه غير منشورة تخصص المصارف، جامعة اليرموك.

31- باشا،الأمين ،وعبد المجيد، زكريا،(1983) مبادئ الاقتصاد، الجزء الثاني الاقتصاد الكلي، دار المعرفة . الكويت .

32- تشارلز،(2005)،المرونة وميزان المدفوعات، النظريات الساسية لسعر الصرف.

33- جونسون (1987)،"تخفيض سعر العملة والواردات"، مجلة التمويل والتنمية ،العدد 24

34- جلده(2008)، النقود والبنوك :دار البداية، الطبعة الاولى ،عمان،الأردن,

35- حسني، (2003)، النظرية النقدية :1995: مصر

36- حنفي،(2005)، مشاكل تحديد سعر الصرف وتقييم العملات: ص207

37- حشيش (2003)، أساسيات الاقتصاد الدولي: منشورات الحلبي الحقوق: سوريا،ص176

38- حامد، صلاح الدين، (2011)، اسعار صرف العملات، المعهد العربي للتخطيط،العدد الثاني عشر ، الكويت

39- ،خضر، زاهر، (1983)، التنمية والنفظ، مجلة النفظ والتعاون العربي، الكويت، العدد3.

40- خليل (2007)، الاقتصاد الدولي :دار النهضة العربية، الطبعة الثانية ،القاهرة، مصر .

41- خضر،(2012)، تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني (1994-2010)، رسالة دكتوراة غير منشورة،جامعة جامعة الأزهر، الاقتصاد والعلوم الادارية،غزة ،فلسطين

42- خليل،خليفة،(2004)،تغيرات سعر الصرف والنمو الاقتصادي: المؤتمر العلمي الثاني ، مستقبل النظام الاقتصادي العالمي في ظل التطورات المعاصرة: جامعة حلوان: مصر، ص15

43- خليل، محمد،(1992)، الادارة المالية، الطبعة الرابعة، الشماع، بغداد,

44- دواغر، أمجد (2015)، أثر التقلبات في سعر الصرف الحقيقي للدينار الاردني مقابل الدولار الامريكي :رسالة ماجستر غير منشورة، قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك .

45- دوحة سلمي(2015)، اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها، دارسة حالة الجزائر،رسالتة ماجستير غير منشورة ،جامعة

46- داغر،حمد، و الشامي سلام، (2007)، ورقة بحثية بعنوان تحليل العلاقة بين القطاع العام والخارجي في ليبيا، مركز البحوث الاقتصادية مصراته، ليبيا.

47- داغر،(2007)، ورقة بحثية بعنوان تحليل العلاقة بين القطاع العام والخارجي في ليبيا: مجلة جامعة مصراته، العدد 23، ليبيا.

48- ستيفين م. سورانوفيك(2007)، نظرية التمويل الدولية والسياسة المالية الفصل 30-3،الطبعةالاولى :بيروت: لبنان

49- سعيد،صحراوي، (2010)، محددات سعر الصرف،دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة ابوبكر بلقايد، الجزائر.

50- سمية،عوض،بشير، (2009)، أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي في الميزان التجاري الجزائري(2004-1970)،دراماك،العلوم الإدارية،المجلد 36،العدد2.

51- سورانوفيك،(1999)،تعادل القوة الشرائية لتديد سعر الصرف،نظرية التمويل الدولية والسياسية ،الفصل30-3

52- سامي خليل، (1994)، نظرية الاقتصاد الكلي، بكتاب الأول والثاني، الكويت،

53- شامية، عبدالله، (2005)، الصادرات الليبية دورها في الاقتصاد الليبي، بنغازي مركز البحوث الاقتصادية.

54- سيجل، باري، (1987)، وجهة نظر النقديين، النقودوالبنوك والاقتصاد، السعودية، ترجمة طه عبدالله منصور، دار النهضة، الطبعة الرابعة، القاهرة، مصر.

55- سامي خليل ,(1994)، نظرية الاقتصاد الكلي , بكتاب الأول والثاني , الكويت .

56- شنبيش، امحمد،(2010)، دراسة العلاقة بين التضخم زعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2008-1992)، رسالة دكتوراةغير منشورة، جامعة الزاوية، صرمان، ليبيا.

57- شخي(2012)، طرق الاقتصاد القياسي وتطبيقات:دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

58- شنبيش، امحمد،(2010)، دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (200-1992)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد ،جامعة الزاوية، صرمان، ليبيا

59- صندوق النقد الدولي، (2009)، التقرير القطري رقم09/294، سمبتبر،الصفحة 28

60- صندوق النقد الدولي، (2006)، استرتيجية متوسطة الأجل للاصلاح الاقتصادي، والملحق الإحصائي، 2،مارس.

61- صندوق النقد العربي (2004) ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبوظبي الإمارات العربية المتحدة، ص 24.

62- صندوق النقد الدولي،(2006)،ليبيا،قضية مختارة استراتيجية متوسطة الاجل للاصلاح الاقتصادي،والملحق الإحصائي، تقرير إدارة الشرق الوسط وآسيا الوسطى،2مارس 2006

63- صندوق النقد العربي، (2016)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد : ابوظبي :الامارات المتحدة العربية المتحدة.

64- صندق النقد الدولي، (2009)، التقرير القطري رقم09/294، قطر.

65- عيدي (2011)، ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي: المديرية العامة للاحصاء والابحاث، البنك المركزي العراقي، العدد 22،العراق

66- عبدالله محمد شامية،عبدالله، (2005)، الصادرات الليبية دورها في الاقتصاد الليبي، مركز البحوث الاقتصادية، بنغازي، ليبيا

67- عبد المنعم فوزي، (1972)، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية، الطبعةالاولى :بيروت: لبنان

68- عايب (2012)، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسن العصرية،الطبعة الثالثة، لبنان.

69- عريش(2011)، اختبارات السببية والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية:مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية،سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية،المجلد33،عدد5

70- عباس،(2008)،اثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي،بحث تطبيقي،كلية بعداء العلوم الاقتصادية الجامعة، العد السادس عشر، معهد الإدارة،الرصافة ،العراق

71- عوض الله(2004)، الاقتصاد الدولي: دار الجامعة الجديدة: الإسكندرية،ص44

72- عبدالقادر، عطية (2005). "الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.

73- عوض الله، (2004)، الاقتصاد الدولي:دار الجامعة الجديدة: الإسكندرية،44

74- فوزي،عبدالمنعم،(1972)، الماليةالعامةوالسياسةالمالية، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، بيروت ، لبنان

75- فوازالله، فر ان(2007)، أثر تقلبات سعر الصرف، على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي ،في عدد من الدول النامية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، الرافدين العدد 93 مجلد 31

76- قريصة،العقاد، (1990)، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية :الدار الجامعة: الجزائر

77- قدي، (2003)، المدخل إلى السياسات الاقتصادية ،دراسة تحليلة تقيمية :ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر

78- قدي، عبدالمجيد، (2004)،

79- كرم،انطونيس (1991)، اقتصاديات التخلف والتنمية، الطبعةالثانية :بيروت: لبنان

80- مصرف ليبيا المركزي،(2007)، ميزان المدفوعات، إدارو البحوث والاحصاء، طرابلس، ليبيا،
81- مصرف ليبيا المركزي، (2007)، ميران المدفوعات، ،إدارة البحوث والإحصاء، ليبيا.
82- مركز بحوث العلوم الاقتصادية،(2010) البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عن الفترة (1962-2006)، ليبيا
83- مصرف ليبيا المركزي، (2010)، الموقف التنفيذي لسياسية النقدية والمصرفية خلال الفترة 2002-2010، طرابلس، ليبيا.
84- مهنى، (2011)، الموارد النفطية ودورها في التنمية بالقطر الليبي، محاولة لمقارنة نظرية وتطبيقية للفترة (1980-2010)، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الاقتصادية والتصرف، جامعة صفاقس:تونس.
85- مهنى،مريم،(2012)، العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي دراسة نظرية تحليلية في ليبيا،1980-2010، مجلة امابارك
86- مصرف ليبيا المركزي، (2010)، التقرير السنوي الرابع والخمسون.
87- محسن، عادل، (2009)، تطور النظام النقدي الدولي، مركز الدراسات والابحاث العلمانية، في العالم العربي.
88- مهرة(1996)،الادخار ودوره في التنمية، منشورات وزارة الثقافة، دمشق،سوريا.
89- مركز بحوث العلوم الاقتصادية، (2010)، البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عن الفترة (1962-2006)، ، الكانون(أكتوبر) 1379و.ر(2010)
90- مركز بحوث العلوم الاقتصادية، (2010)البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عن الفترة (1962-2006)، (أكتوبر) 1379و.ر.
91- نورالدين (2010)، أثار سياسة تحديد سعر الصرف على الاستثمار في ليبيا، منشورات جامعة طرابلس ،ليبيا
92- نور الدين،عبدالله، (2016)، اثار سياسة تحديد سعر الصرف على الاستثمار في ليبيا، مجلة الإسكندرية للتبادل العلمى،مجلد 37 العدد1، يناير – مارس،ص221.
93- هالوود،ماكدونالد،(2003)، النقود والتمويل الدولي، الطبعةالاولى :بيروت: لبنان
94- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي(2008)،الجهازالمركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموع الإحصائي السنوي 2007، ليبيا.
95- وزارة التخطيط ، الإدارة العامة للحسابات القومية، (2015)، نشرة الحسابات القومية 2007-2012,وتقديرات عامي 2013-2014:دولة ليبيا،
96- وزارةالتخطيط والتعاون الإنمائي, الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات (2008), المجموع الإحصائي السنوي 2007, ليبيا
97- يحى, وداد يونس, (2001)النظرية النقدية, دار الكتب للطباعة والنشر,الطبعة الاولى، جامعة موصل ،الموصل، العراق .

ثانيا: المراجع الاجنبية:

98- Amira Iouini, Regime de change et croissance economique: Throries et essais de validation empirique, reference deja citee,p40

99- Marshall ،Alfred et Mary Paley (1879). The Economics of Industry . Bastian Books,p252 .ISBN 978-

100- ADEIAIDE FRINCE, (2005), International Macroeconomics and Finance Program, Basic Exchange Rate Theories, University of Adelaide, Australia,Charles Van Marrewijk, , February16.,

101- Brenner, Menachem & Venezia, It zhak,(2001) The effext of Inflation and taxes on Jrowth Inrestments anel Replace ment policies, The Jourunal of finance, Vol, XXX VIII, December.

102-

103- Barro,R,(2000),Les facteurs de le croissance Economique, une analyse tranlysesale per pays,Economic,p129

104- Bernard Guillochon, (1998), economice internationale edition dunod, paris, p129

105- Diakosavvas,D.and Kirkpatick,C,(1990), The Effect of Trade and Exchang Rale policies on prodution Incoentives in Agriculture,Econonmic and Social Development, paper No,96Rome:FAO

106- Chin,onn, M.(2000), Teachers perception of Reactive Behavior patterns of Elementary Age Hispanic Students, Unpubished Doctoral Dissertaion, University of Centraal Florida, Orlando.

107- Charles Van (2005), Fundamental Theory of Exchange Rate, International Macroeconomic Financing, University of Adelaide.

109- Gilbert Koenig, (1994), Macroeconomie intemationale,British Library Cataloguing in Publication Data , reference deja citee,p204 Library. ISBN: 2-7420-0073-9

110- E.Hinkle and Faabien Nsengiyunmua,(1993), External Real Exchange Rates: purchasing power parity, the Mundell, Fleming Model, and competitive in Tread Goods Lawrence,Accpted for publication .

111- Edwards ,S,(1989),Real exchage rates,vevalution and adustment :exchge rate poticy in developing countries cambridge.MA:MTTpress

112- IMF ,Iraq, (2006), FIRSTAND SECOND Review UNDER THE STAND ,by Arrangement, Washing ton D.C ., August. Pp 28- 30

113- John Willey & sons, (1999), applied Corperate Finance, Damodaran, Aswath, New york Ine

114- John Willey & sons, In, (1999), Damodaran, A swath, applied Corporate Finance, New york

115- Kruger,(1999), Relationship between Changes in Real Exchange Rates and Growth Rates, East Asia, Theory, Practice and Policy Issues (NBER-7), University of Chicago Press: United States.

116- MADURA, TEFF,(2000), International Financial, management, 6th. ad, New york.

117- Michel jura, (2003),Techniques Financiere Internationales,Dumod,paris,2 eme Edition, ,p132

118- Nannkiew, N and Romer,D and Well,d, (1992),Acontrbution to the empirics of economic growth,Quateriy jounal of Economic,p407-411

119- Nelson, (2012) Analysis of the effect of exchange rate on investment and Employment in Iran using GTAP Model, University of Cambridge, Accepted for publication

120- Stephen M. Soranovic,(2017), The Theory of International Finance and Policy, Finance, 1ème édition, Chapter 30-3,

121- Patrick artus,economie des taux de change, edition economica parrisp12
122- Paul Krugman, Maurice Obstfeld, (2001), Economie internationale, 3ème édition, de Boeck et Larcier.s.a.
123- Pr.Masson et A. Benassy.Quére BogTurtelboom (1997) l'EUROet le Dollar ,Letter CEPII,No1998-4 Juiy
124- TALIN KORANCHELIANE(2005),"the equilibrium real exchange rate in a commodity-Algeria's experience",IMF working paper
125- Tsakok, I.(1990),Agricultural Price policy A.practitioner's Guide to partial Equilibrium Analysis,Cornell University.
126- TALIN KORANCHELIANE, (2005), the equilibrium real exchange rate in a commodity-Algeria's experience, IMF working paper.
127- Takashi Ito and O. Krueger(1999), Economic Growth and Real Exchange Rate , National by, editors Publisher, University of Chicago Press
128- Tsakok, I, (1990), Agricultural Price policy A.practitioner's Guide to partial Equilibrium Analysis,Cornell University
129- Takashi Ito and O. Krueger(1999), Economic Growth and Real Exchange Rate , National by, editors Publisher, University of Chicago Press
130- ves Simon, (1995), marché des changes et gestion du risque de change Dalloz paris, Edition 1995.
131- Weston, J, Fennel & Brigham, f, Eugene,(1993), Essentials of Managerial Finance, 10. eel, the press, new york.
132- Weston, J, Fennel & Brigham, f, Eugene,(1993), Essentials of Managerial Finance, 10. eel, the press, new york,
133- Zamani, (2005). "Energy Conservation: An Alrenative' for investment in the Oil Secror for OPEC Member" OPEC Rview, PP. 107-114.